الجمهورية التونسية

رئاسة الحكومة

# كلمة رئيس الحكومة

# السيد علي لعريّض

## في افتتاح أشغال منتدى تونس للاستثمار دورة 2013

13 جوان 2013

نزل المرادي-قمرت

# بسم الله الرحمان الرحيم

# والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

**السيد رئيس منتدى تونس للاستثمار،**

**السيد وزير التنمية والتعاون الدولي،**

**السيد أحمد محمد علي المدني ،رئيس مجموعة البنك الاسلامي للتنمية،**

**السيد مارك بومان ،كبير ممثلي رئاسة شراكة دوفيل عن الحكومة البريطانية،**

**السيدة ويندي شارمان، وكيلة وزير الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية،**

**السيد جون جاك كايران،رئيس مجلس منطقة Rhone-Alpes فرنسا،**

**السيد فرانسيسكو كوليشي،عضو مجلس الشيوخ الإيطالي ورئيس جمعية الصداقة البرلمانية الايطالية التونسية،**

**السيد فيل بنات ،نائب رئيس أول البنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية،**

**السيد بتكو درافاتوف،الأمين العام المساعد لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،**

**السيدات والسادة نساء ورجال الأعمال،**

**ضيوف تونس الكرام،**

**حضرات السيدات والسادة،**

يسرني أن أشرف اليوم على افتتاح أشغال منتدى تونس للاستثمار في دورته الثالثة التي تعد الثانية بعد ثورة 14 جانفي المجيدة. ويطيب لي في البداية أن أرحّب بكم جميعا وأن أتمنى لكم إقامة طيبة بيننا وأدعوكم إلى استغلال هذه الزيارة لا فقط على المستوى المهني ولكن أيضا على المستوى الشخصي لاستكشاف الأجواء الصيفية الممتازة التي تتمتع بها تونس.

كما لا يفوتني أن أنوّه بأهمية انعقاد هذا المنتدى في مثل هذا الظرف الدقيق الذي تمر به بلادنا تحت عنوان "تونس الجديدة: نحو استراتيجية جديدة ومستدامة للاستثمار" وما يحمله

من رسائل إيجابية موجهة إلى شركائنا ورجال الأعمال من الداخل والخارج متمنيا أن تكلل أعمال هذا المنتدى بالتوفيق بما يمكن من تحقيق الأهداف المرجوّة منه.

وإني أعتبر حضوركم المتميّز في هذا المنتدى مؤشرا إيجابيا على الثقة والمصداقية العاليتين التي أصبحت تحظى بهما بلادنا لديكم بعد الثورة فضلا عن الاهتمام الكبير والمتزايد بهذه التظاهرة التي أضحت تمثل فرصة متجدّدة تقاسموننا من خلالها تطلعات تونس الجديدة التي نرنو جميعا إلى نمائها وازدهارها وتحقيق الرفاه لكل مواطنيها.

**حضرات السيدات والسادة،**

تشرف تونس اليوم على استكمال رسم خارطتها الجديدة نحو إرساء نظام سياسي ديمقراطي وتحقيق تنمية متوازنة توفر الرفاه والعيش الكريم لجميع التونسيين مستندة في ذلك إلى إرادة أبنائها وبناتها وحبّهم لوطنهم و وعيهم بالتحديات التي فرضتها هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ بلادهم واستعدادهم لرفعها .

ورغم قصر الحيّز الزمني المتاح وصعوبة الظروف على الصعيدين الوطني والعالمي، تمكنت بلادنا من تحقيق تقدم ملحوظ في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإن لم يرتق بعد إلى مستوى الأهداف المرسومة.

ففي المجال السياسي، اتسمت الفترة الأخيرة بقطع أشواط هامة نحو تجسيم خارطة الطريق التي رسمناها للخروج من الفترة الانتقالية ممّا يمثّل دفعا هاما للمضي قدما على درب التأسيس لدولة ديموقراطية مدنية تقوم على العدل واحترام حقوق الانسان وتحقيق التوافق الوطني بين مختلف الأطراف السياسية و مكونات المجتمع المدني.

فقد تمّ استكمال صياغة مشروع الدستور الذي سيعرض قريبا على الجلسة العامة للمجلس الوطني التأسيسي للمصادقة و تم الانتهاء من وضع الإطار القانوني المتعلق بالهيئة المكلفة بالإشراف على القضاء و تركيز هيئة الاتصال السمعي والبصري حتى يتسنى لها إدارة هذا القطاع بكل استقلالية وحيادية وسيتم خلال الفترة القليلة المقبلة تركيز الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات والشروع في صياغة القانون الانتخابي وهي مؤشرات تدلّ على أن تونس ماضية على الدرب الصحيح نحو تحقيق الديموقراطية بتوفير الظروف الملائمة لإجراء انتخابات حرة وشفافة ونزيهة في موفى سنة 2013.

ومن منطلق وعينا بأنه لا سبيل لتأسيس نظام ديمقراطي تسوده العدالة والمساواة دون إرساء منظومة إدارية ناجعة تؤمن حياد الإدارة وخدمة المصالح العمومية والمواطن بكل شفافية، فقد قمنا في إطار إستراتيجية شاملة قوامها تكريس الشفافية والعمل بمبادئ الحوكمة الرشيدة والقضاء على كل أسباب الفساد باتخاذ جملة من الإجراءات أهمّها تركيز الهيئة الوطنية لمقاومة الفساد وتمكينها من الوسائل المادية والبشرية اللازمة ومراجعة التشريع المتعلق بالصفقات العمومية لجعله متناسقا مع المعايير المعتمدة في دول منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية وتكريس حق المواطن في النفاذ إلى المعطيات الإدارية دعما للشفافية وحسن سير المرافق العمومية.

أمّا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، ورغم محدوديّة الإمكانيات وجسامة التحديات التي فرضتها علينا استحقاقات الثورة والظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد خلال هذه الفترة الانتقالية، فقد ارتأت هذه الحكومة تبنّي برنامج اقتصادي شامل هدفه تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة بين مختلف الجهات والفئات.

وقد حرصنا في إعداد هذا البرنامج على التوفيق بين الإجراءات العاجلة والمتأكدة التي ترمي إلى إعادة تنشيط الاقتصاد واستعادة ثقة المستثمرين وتوفير السيولة والتحكم في ارتفاع الاسعار والحدّ من البطالة بالإضافة إلى العناية بالفئات الضعيفة والهشة وبين الاصلاحات الهيكلية والعميقة التي تهدف إلى إرساء مقومات اقتصاد قوي يقطع مع منظومة تنموية كرّست الفساد و الفقر والتفاوت بين الجهات وبناء مستقبل أفضل لأجيالنا القادمة.

وعلى الرغم من أهمية الصعوبات على المستويين الداخلي والخارجي سجلت معظم المؤشرات الاقتصادية تحسنا ملحوظا في نهاية سنة 2012، حيث بلغت نسبة النمو 3,4% وتراجعت نسبة البطالة من 18,9 % إلى 17,6 % .

وتمكّنت تونس من المحافظة على التوازنات العامة من خلال التحكم في نسبة عجز الميزانية التي استقرت في حدود 6,6% وفي نسبة التداين في مستوى معقول. هذا إلى جانب التحكم في نسبة التضخم والتقليص في انزلاق العملة واسترجاع التصدير لنسقه العادي وارتفاع

عدد السياح الوافدين على بلادنا وتحسن نسق الاستثمار الخارجي الذي بلغ خلال سنة 2012 حوالي 2504 مليون دينار أي بنسبة تطور تناهز 55% مقارنة بسنة 2011.

**حضرات السيدات والسادة**

تعكف الحكومة اليوم على انجاز جملة من الإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتطوير البنية التحتية، وملاءمة منظومتي التكوين والتشغيل مع الحاجيات الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية، هذا مع استكمال مشروع القانون الإطاري المنظّم لصيغ الشراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ الذي تمّ عرضة على المجلس الوطني التأسيسي للمصادقة بما سيمكن من تنشيط الاستثمارات المشتركة ووفق مبدأ تقاسم المخاطر والمنافع و من تحفيز المستثمرين هذا فضلا عن الشروع في مراجعة المنظومة الجبائية و تحيين التشريع المتعلق بالمنافسة.

و نسجل اليوم تقدما كبيرا في اعداد مجلّة جديدة لتشجيع الاستثمارات تكرّس انفتاح السوق وارساء دعائم اقتصاد المعرفة، بالإضافة إلى توفير الضمانات اللازمة للمستثمرين وإقرار قواعد لفض النزاعات وذلك وفقا للمعايير الدولية. وقد حرصنا في إطار إعداد هذه المجلة على تشريك كافة الاطراف المعنية في إطار لجان مشتركة تضم كل القطاعات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية مستعينين بخبرة شركائنا الخارجيين في هذا المجال ويتم حاليا عرض مشروع المجلة الجديدة على الاستشارات الجهوية في انتظار إتمامها والمصادقة عليها خلال الاسابيع القليلة القادمة إن شاء الله.

و نعكف حاليا على استكمال اجراءات إرساء خارطة مؤسساتية جديدة تنبني على النجاعة والتكامل بين جميع الهياكل المساندة للاستثمار و دعم اللامركزية الادارية حتى يتسنى للجهات تحديد أولوياتها التنموية.

كما تم إنشاء مجلس أعلى للاستثمار وإحداث هيئة وطنية للاستثمار تكون المخاطب الوحيد للمستثمرين وتوكل إليها مهمة التنسيق بين مختلف الهياكل الإدارية المساندة للاستثمار بما يمكن من تفادي التداخل فيما بينها والتشتت بين مهام التعديل ومهام الترويج التي تقوم بها هذه الهياكل. وسيتم إحداث بوابة خاصة بالاستثمار تتضمن جميع المعطيات والخدمات المقدّمة

من قبل هياكل المساندة إلى جانب تخصيص إضبارة موحّدة تتعلق بالاستثمار بهدف تيسير الإجراءات وتقليص الوثائق بما يسهّل على رجال الأعمال والمستثمرين إنجاز مشاريعهم في أحسن الظروف و أفضل الآجال.

كما تعمل الحكومة، وفي إطار المقاربة الشاملة لمنظومة الاستثمار على مراجعة منظومة التمويل في اتّجاه مزيد تشريك القطاع البنكي في تمويل المشاريع الاستثمارية وإرساء شراكة حقيقية بين مؤسسات التمويل والمستثمرين فضلا عن اعتماد آليات تمويل جديدة على غرار المالية الإسلامية والتمويل الصغير والصناديق الاستثمارية، بما يساعد على تنشيط حركة الاستثمار ودفع المبادرة الخاصة.

**حضرات السيدات والسادة،**

سعت الحكومة إلى تعزيز مساهمة الخواص في مجهود التنمية إيمانا منها بأن الشراكة هي إحدى الدعائم الأساسية لخلق الثروات وتحقيق النمو وذلك من خلال اقرار تشجيعات لفائدة القطاع الخاص الذي لا تتجاوز نسبة مساهمته في الناتج المحلي الخام 13% وهي نسبة تبقى ضئيلة مقارنة بالدول الصاعدة، بالإضافة إلى تنشيط الاستثمارات المشتركة وفق مبدأ تقاسم المخاطر والمنافع حتى يتسنى توجيه جهد الدولة إلى تنفيذ المشاريع المهيكلة في البنية الأساسية والمرافق الاجتماعية.

وسيتم في نفس هذا الإطار إحداث هيكل مختصّ تعهد إليه دراسة فرص الشراكة في كافة المجالات والعمل على وضع بنك معلومات يكون مرجعا للمستثمرين ويقوم بدراسة الجدوى للمشاريع الاستثمارية.

وإنّنا واعون بأن تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية لاقتصادنا يمرّ حتما عبر إيلاء مزيد من العناية للقطاعات ذات القيمة المضافة العالية والمحتوى المعرفي والتكنولوجي المرتفع بما يمكّن من الترفيع في نسق إحداثات الشغل والتقليص في نسب البطالة خاصّة في صفوف خريجي التعليم العالي، لذلك فقد تركز جهدنا على وضع إستراتيجية متكاملة تهدف إلى دفع القطاعات المجددة وتعزيز مساهمتها في قطاعات الإنتاج من خلال الرفع من نسبة التأطير في

المؤسسات وتطوير آليات تمويلها وإعادة النظر في الامتيازات الجبائية المقررة لفائدتها بما يمكنها من استقطاب المستثمرين.

وسيتم العمل خلال الفترة القادمة على تشبيك الكفاءات التونسية بالخارج وايجاد الآليات لتشجيعها على نقل التكنولوجيا الحديثة وتطوير خطة اتصالية اعلامية ناجعة تضمن تفاعل التونسيين بالخارج مع مستجدات الوضع بتونس وتيسير مساهمتهم في المجهود التنموي.

كما نسعى في إطار هذه الاستراتيجية إلى إيلاء مزيد من العناية إلى البحث العلمي والتجديد عبر تطوير آليات تمويله ودعم التفاعل بين هياكله من مخابر مختصة وجامعات وبين المؤسسات الاقتصادية إلى جانب هيكلة منظومتنا التعليمية والتكوينية حتّى تستجيب إلى متطلبات سوق الشغل وحاجياته.

**حضرات السيدات والسادة**

اعتبارا لأن تحقيق التوازن بين مختلف جهات البلاد يمثل أحد استحقاقات الثورة ، فقد توخينا مقاربة تفاعلية هدفها تشريك الجهات في تحديد المشاريع وصياغة البرامج والخطط التنموية استنادا إلى احتياجاتها وخصوصياتها. ورغم الصعوبات الجمّة التي رافقت تنفيذ هذه المشاريع بالنظر إلى تعقّد الاجراءات الادارية المعقدة وطول الآجال، توصلنا إلى تنفيذ عدد هام من هذه المشاريع بعضها تم الشروع في استغلالها فعلا وأخرى هي الان قيد الانجاز.

ونحن نعوّل في هذا الإطار على رجال الأعمال للاستثمار بكثافة خاصة في الجهات الداخلية التي طالما عانت من الحرمان والتهميش، لأن يقيننا بأنه مهما كبر حجم استثمارات الدولة في هذه المناطق ، فإنها لن تف بحاجيات جهاتنا خاصة في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ بلادنا لذلك نتطلع لمجهود إضافي للاستثمار الخاص لما تزخر به المناطق الداخلية من فرص استثمارية هامة بالنظر إلى مواردها الطبيعية و إمكانياتها البشرية الواعدة.

ولأنّ كل تنمية اقتصادية وجهوية قاعدتها بنية أساسية متطورة، من طرقات سيارة ومناطق صناعية ولوجستية وأقطاب تكنولوجية ونقل بحري وجوّي وغيرها من البنى الأساسية، تمّ إيلاء البنية التحتية اهتماما كبيرا خاصة في المناطق الداخلية باعتبارها شرايين التنمية

والمحرّك الأساسي لدفع الاستثمار وذلك من خلال إقرار عديد المشاريع الهامة هي حاليا قيد الدراسة والانجاز.

وقد سعينا في هذا الخصوص إلى الاسراع بتنفيذ المشاريع ذات الاولوية على غرار الطرقات السيارة خاصة منها تلك التي تربط المناطق الداخلية بالمناطق الساحلية لفك عزلتها بالإضافة إلى توسيع الموانئ وأرصفتها حتى يتمكن المستثمرون من التصدير والتوريد بالسرعة والنجاعة المطلوبتين.

**حضرات السيدات والسادة،**

إن الحكومة عازمة على مواصلة مجهوداتها لتحسين مناخ الاستثمار باعتباره دعامة لتنمية مستدامة قوامها النمو الاقتصادي المتوازن والمحافظة على السلم الاجتماعي.

وفي هذا الشأن وإيمانا منّا بأنه لا يمكن تحقيق هدف التنمية الاقتصادية في ظل مناخ اجتماعي متشنج بين الحكومة والأعراف والطبقة الشغيلة، فقد أولينا هذا الجانب الاهمية القصوى وكثفنا الحوار مع منظمات الاعراف والمنظمات الشغيلة، وما العقد الاجتماعي الذي توفقنا إلى صياغته بحمد الله مع الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية إلاّ لبنة أولى نحو تأسيس حوار دائم ومسؤول بيننا خدمة للمصلحة العليا للبلاد وكذلك دعما لليد الشغيلة الكادحة ولتوفير مناخ أعمال ملائم للمستثمرين ورجال الاعمال.

وفي ظل هذا التحسن والاستقرار التدريجي على المستوى الاجتماعي وبالنظر للإجراءات العاجلة التي اتخذتها الحكومة في سبيل استعادة انتعاشة الاقتصاد الوطني، تحسنت المؤشرات العامة للاستثمار التي نطمح إلى تحسينها وتطويرها وذلك بتعبئة حوالي 3000 مليون دينار في شكل استثمار أجنبي مباشر لاسيما وأن العديد من الإصلاحات الهيكلية التي أقرتها الحكومة ستدخل حيز التنفيذ بما سيسمح بتدفق أكثر للاستثمار الاجنبي المباشر.

وهنا لا يسعني إلا أن أؤكد أن عودة ثقة المستثمرين الأجانب التي لمسناها من خلال استرجاع نسق الإحداثات الجديدة والرقم القياسي لزيارات الوفود الأجنبية وتنوّعها لاستكشاف الفرص التي يوفّرها المناخ الجديد وتواتر التظاهرات الإقليمية والعالمية، تدل على ما أصبحت

تمثله تونس اليوم من موقع تفاضلي يمكن المؤسسات الاجنبية المنتصبة بتونس من دعم قدرتها التنافسية واكتساح الاسواق الخارجية بأقل كلفة وفي أحسن الآجال إلى جانب ما توفره لهم بلادنا من فرص حقيقية للنمو وآفاق واعدة خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وذات المحتوى التكنولوجي والمعرفي المرتفع.

**حضرات السيدات والسادة،**

إن ما لمسناه عقب الثورة من مساندة ودعم من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية والهيئات الأممية، ومن استعداد كبير لدى أشقاء تونس وأصدقائها لمساندة بلادنا حتى تحقق أهدافها المنشودة، هو أكبر حافز لنا حتى نمضي قدما في اتجاه وضع البرامج والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق النماء الاقتصادي والرقي الاجتماعي الذي نتطلّع إليه.

وإني أغتنم هذه المناسبة لأثمن المجهودات المبذولة من قبل كافة شركائنا وأخص بالذكر مبادرة شراكة دوفيل التي تعمل على دعمنا في مسيرة الانتقال الديموقراطي كما أجدّد لكل هذه المؤسّسات شكرنا وتقديرنا على الدعم والمساندة سواء منها المالي أو الفني في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ بلادنا وأؤكد لهم بأنّ مستقبل تونس سيكون أفضل من ماضيها وحاضرها بفضل بناتها و أبنائها ودعم أشقائنا وشركائنا.

في الختام، لا يسعني إلا أن أتمنى لكم التوفيق في أعمالكم آملا أن يوفّر هذا المنتدى لكم إطارا ملائما للتباحث وتبادل الآراء والخبرات حول السبل الكفيلة بمجابهة التحديات وخلق فرص جديدة للتعاون المثمر في جميع المجالات وأن تنبثق عنه توصيات ومقترحات عملية تساهم في بناء تونس الجديدة وإرساء استراتيجية مستدامة لتعزيز الاستثمار.

كما لا يفوتني أن أجدد ترحابي بضيوفنا الكرام متمنيا لهم إقامة طيبة بيننا.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**